سياسة عزله تتم من دون قرار حكومي ومن دون نقاش جماهيري

اسرائيل تحاول ضم الغور وتفريغه من سكانه الفلسطينيين.. والعين الدبلوماسية تقف لها بالمرصاد

■ ان كانت هناك حقيقة في صيغة الانسحاب احادي الجانب المسماة «خطة الانطواء» من الان فصاعدا فبامكان 7,500 مستوطن الموزعين على 26 مستوطنة في غور الاردن ان يبدأوا بحزم متاعهم. من مجمل ما يقوله اولمرت حول توسيع غوش عصيون وغيرها من «الكتل الاستيطانية» يمكن ان نفهم ما ينويه بصدد مستوطنات غور الاردن.

القائم باعمال رئيس الوزراء ورئيس حزب كديما شهّر اجابة مبهمة جاهزة على سؤال متوقع حول مصير غور الاردن: «حدودنا الامنية ستكون على امتداد النهر. ولهذه المسألة اعتبارات استراتيجية لا نستطيع التنازل عنها» (هآرتس 3/10) هكذا من دون توضيح. هل ستستوجب هذه الاعتبارات الاستراتيجية وجودا عسكريا فقط أم أن تقاليد «السور والبرج» ما زالت سارية المفعول عندما يتعلق الامر في «المستوطنات التوراتية»؟ وهل ينوي اخلاء المستوطنات وهل سيسمح للفلسطينيين بالاقامة في المنطقة وفلاحة الاراضي؟

ليس مصير غور الاردن وحده هو المصاب بالغموض. حكومات اسرائيل تقوم بخرق أمل قانون ممكن طوال 40 عاما تحت ستار «الاعتبارات الاستراتيجية» الكثيف، سواء كان هذا القانون اسرائيليا أم اردنيا أم دوليا.

طرف الخيط يختفي خلف كتاب سميك اسمه ـ تقرير مراقب الدولة لعام 2005. المراقب يكشف النقاب عن ان الحكومات خصصت للمستوطنات الاسرائيلية في غور الاردن اراض فلسطينية في اواخر الستينيات وبداية السبعينيات. بكلمات اخرى يسمي ذلك «نهبا» للاراضي كما قال ميني مزوز امام لجنة التحقيق في احداث عمونا. في غور الاردن كان الوزراء وموظفو الحكومة الكبار والمسؤولون في قسم الاستيطان في الهستدروت من يقفون وراء عمليات النهب خلافا لما حدث في عمونا وامثالها حيث تم الاستلاب بصورة فردية.

ما لم يكتبه المراقب هو أن الحكومة اتخذت قرارا سريا بضم اسماء اصحاب الاراضي الذين طردوا /هربوا للاردن الى قائمة «المحظورين من الدخول» للمناطق حتى تحول دون قيامهم بالتوجه للقضاء. الشركاء في هذا السر اسموا القائمة «قائمة الـ 100» ولكن العدد ازداد مع السنين ووصل الى 2000 وأكثر. طلبات هؤلاء الفلسطينيين لجمع الشمل في المناطق والزيارات خلال اجازة الصيف رفضت على الفور وكل ذلك بذريعة «الاسباب الامنية» بطبيعة الحال. في اواخر 2004 فقط وبعد أن قام مراقب الدولة باطلاع قائد منطقة الضفة الغربية في حينه العميد ايلان باز على خطورة الوضع أمر هذا الاخير بتصفية القائمة القديمة. في تلك الايام جمدت اسرائيل معالجة طلبات جمع الشمل ومنعت الزيارات الصيفية الامر الذي فرغ القائمة من غايتها.

أغلبية مستوطنات الغور ونصف دزينة من المعسكرات في المنطقة اقيمت على اراضي الغائبين حسب المصادر العسكرية.

مراقب الدولة يذكر ان المساحة تبلغ «الاف الدونمات». حسب القانون المتبع في المناطق، هذه الاراضي تحول الى الوصي على الاملاك الحكومية في الادارة المدنية (ممثل الحارس العام). الدولة غير مخولة بتخصيصها للاستيطان أما استخدامها للاغراض الامنية فيلزم اصدار اوامر مصادرة. ولكن الدولة فعلت كل ما يحلو لها باملاك الغائبين. بعض الاراضي استخدمت في صفقات تبادل مع اصحاب الاراضي الفلسطينية الذين ظلوا في مكانهم واغلبها خصص للمستوطنات بطريقة مباشرة. رسائل المستشار القضائي لمنطقة الضفة الغربية التي اعتبرت هذه الاعمال «غير قانونية» لم تقف عقبة أمام الاطراف الاستيطانية. ذلك لان هذه الجهات عرفت ان القائمة السوداء تضمن لها عدم اجتياز اصحاب الاراضي لجسر الاردن.

مراقب الدولة وجد أن وجهة النظر التي كبتها المستشار القضائي في شهر تشرين الاول (اكتوبر) 2003 قد حذرت من عدم قانونية ذلك وانه اقترح ايجاد طريقة لتسوية المسألة مع قسم الاستيطان في الهستدروت الصهيوني التي لعبت هنا أيضا دور الذراع الحكومي الطويل لاعمالها المريبة فيما وراء الخط الاخضر. هو قدر ان وصول المسألة لاروقة القضاء سيضر بالدولة في أي حال من الاحوال. «ويؤدي الى سلسلة خطوات تحدق كل الاراضي الاستيطانية ذات العلاقة بالخطر». ان وصل الامر للقضاء فان مستوطنين كثيرين سيكشفون انهم قد اشتروا عقارا مسروقا. البنوك العقارية هي الاخرى ستجد فجأة ان العقار المرهون مقابل قروضهم لا يساوي فلسا واحدا.

وجهة نظر المستشار القضائي تتساوق مع الامور التي كتبتها المحامية تاليا ساسون في ملحق تقريرها حول البؤر الاستيطانية غير القانونية الذي لم ير النور. ساسون كتبت هناك بأنه حتى لو سنحت امكانية سياسية لاضفاء الشرعية على مستوطنة اقيمت على اراض خاصة فليس من الممكن باي شكل من الاشكال ترتيب ذلك قانونيا حتى ولو بصورة متأخرة.

الجيش الاسرائيلي الذي يشكل السيادة في المنطقة والطرف الذي يفترض ان يكون نموذجا للمواطنين وان يطبق القانون عليهم شارك هو الاخر في مهرجان الاراضي الصاخب هذا. معسكرات الجيش في الغور اقيمت في جزء منها على اراض خاصة من دون اوامر مصادرة كما يلزم القانون وان لم يكن ذلك كافيا فان اغلاق نصف دزينة من المعسكرات خلال السنوات الاخيرة عرضت قيادة الضفة الغربية الى ضغوط شديدة من شارون وموفاز لاعطاء هذه الاراضي المسرحة من الخدمة العسكرية للمستوطنات المجاورة. العميد باز الذي انهى منصبه حاليا رفض التعاون مع رؤسائه في هذه المسألة.

الادارة المدنية اكتفت بالرد بأنها تدرس تقرير مراقب الدولة وتعمل على اصلاح الاخلالات التي ظهرت فيه وانه لا توجد قيود مفروضة على اساس قائمة ما للدخول الى غور الاردن. الناطق بلسان الادارة المدنية ادام ابيدان صادق على أنه «كانت في السابق قائمة منعت عددا من السكان من العودة للمنطقة ولكنها الغيت قبل أكثر من سنة».

يفكون ارتباطهم

من الممكن الاطلاع على خطط اسرائيل بصدد غور الاردن من تحقيق مفصل اجرته منظمة «بتسيلم» مؤخرا. حسب هذا التحقيق يتبين أن «خطة الانطواء» التي تطرحها كديما تعرج عن شريط طوله 120كم وعرضه الاقصى 15 كم. الغور يعتبر منطقة ج باستثناء جيب اريحا (ج تعني سيطرة اسرائيلية كاملة). ليس هناك أي مؤشر على ان اسرائيل تنوي التنازل عن ذلك. بل على العكس يبدو أن الـ 47 الف فلسطيني الذين يقطنون هناك في 20 تجمعا دائما (بما فيها اريحا) وعدة الاف يعيشون في تجمعات متحركة سيضطرون للاكتفاء بفك ارتباط عدمي. النازحون في الاردن يستطيعون ان يحلموا بالعودة الى اراضيهم وبمناسبة العودة نذكر أن غور الاردن هو الاحتياطي الجغرافي الاكبر في المناطق ووزارة التخطيط الفلسطينية أعدت بدورها خطة لاستيعاب 150 الف لاجئ من غزة والشتات هناك.

سياسة فصل اصحاب الاراضي عن اراضيهم لا تتوقف عند النهر ذلك لان اخوانهم من سكان المنطقة الذين استقروا في الضفة الغربية محظورون من الوصول اليها مثلهم. الناطق بلسان الجيش ادعى انه لا توجد «اجراءات فردية» وان المرور يتم وفقا للتصاريح كما هو الامر بالنسبة لباقي سكان الضفة. الناطق صادق على أن الفلسطينيين الذين يضبطون في الغور من دون تصريح يسلمون للشرطة. اثر ذلك فقد فلسطينيون يعيشون في القرى المحيطة للمنطقة مصادر رزقهم في الغور. النساء اللواتي تزوجن من احد سكان الغور وانتقلن للعيش معه من دون تغيير بند العنوان في هوياتهن لا يغادرن قراهن خشية منعهن من العودة. الكثيرون من موردي الخدمات كفوا عن الوصول الى هناك. الشارع رقم 90 محور الحركة الرئيسي بين شمالي الضفة واريحا وجسر النبي الممر الوحيد بين الضفة والاردن والعالم اغلق كليا امام كل السيارات الفلسطينية.

سياسة عزل الغور تتم من دون قرار حكومي ومن دون نقاش جماهيري. ربما كان ذلك درسا مستفادا من قضية الجدار الشرقي.

الانتقادات الدولية التي اثيرت اثر الاحاديث عن فكرة تحويل الضفة الى جيب مغلق من كل الاتجاهات وقورار العليا في حزيران (يونيو) 2004، اضطرت الحكومة الى سحب الخطة. وبدلا من ذلك تسعى الان لتطبيق ما تفعله في غزة بصورة شبه رسمية على الغور ولكن بطريقة غير رسمية ـ الفصل عن الضفة الغربية. مصدر دبلوماسي يقول ان هناك مفاجأة بانتظار الحكومة القادمة.

وزراء الخارجية الاوروبية اجروا عدة مداولات حول الغور مؤخرا وقرروا تقديم احتجاج رسمي حاد اللهجة لاسرائيل. وحتى لا يظهروا وكأنهم يدسون ايديهم في السياسة الاسرائيلية فقد تقرر ان يقدم الاحتجاج للحكومة الجديدة القادمة وليس للحالية.

مدرعة اسرائيلية لدى اقتحامها سجن اريحا

عكيفا الدار
المراسل السياسي للصحيفة
(هآرتس) 2006/3/14

خطوته الراديكالية ستشوش الاستراتيجية الامريكية في المنطقة

خطة الانسحاب أحادي الجانب التي يطرحها اولمرت متغطرسة وهي تعزيز لقوة حركة حماس

■ في ايلول (سبتمبر) 2000 شرع الفلسطينيون في هجمة ارهابية على اسرائيل. هم فعلوا ذلك لانهم رفضوا قبول عرض كامب ديفيد الذي وعدهم بقطاع غزة كله و91 في المئة من اراضي الضفة الغربية مقابل الاعتراف الكامل باسرائيل وانهاء الصراع الاسرائيلي ـ الفلسطيني. اذا انتُخب اولمرت لرئاسة الوزراء ونفذ وعده بالانسحاب في ايلول 2010، فستكون للفلسطينيين سيادة على قطاع غزة كله وعلى 91 في المئة من اراضي الضفة الغربية، ولكن من دون الاعتراف باسرائيل ومن دون انهاء الصراع.

بذلك ستحقق الحركة الوطنية الفلسطينية أهدافها في حروبها، مُحققة حسما استراتيجيا كاملا في مواجهة دولة اسرائيل. انسحاب اولمرت من دون شروط سيُسجل في التاريخ على أنه استسلام صهيوني غير مشروط. هذه لن تكون النهاية، إلا أنها ستكون بداية النهاية. اولمرت سيقود الدولة الى هذه البداية النهائية مرتكزا على رأس المال الكبير من جهة، وعلى الصحافة الكبيرة من جهة اخرى.

للوهلة الاولى تبدو خطة اولمرت جذابة للناظرين. خطة حازمة لا يشوبها الخوف وفق الطراز الاسرائيلي. ها نحن نأخذ مصيرنا بأيدينا. خلال ثلاث سنوات سنُخلي 80 ألف مستوطن. وخلال أقل من خمس سنوات سنفترق عن الفلسطينيين نهائيا منغلقين في حدود دولة ساحلية مزدهرة. نُحيط وجودنا بسور شاهق يحمينا من جنوب ارض اسرائيل ومن تهديد فلسطين. وهكذا خلال ولاية واحدة سنعزل أنفسنا عن كل مشاكل الشرق الاوسط وآفاقه. هكذا بكل بساطة!. المسألة واضحة جدا. كيف لم نفكر بذلك من قبل. ولماذا انتظرنا دهرا حتى يقوم الشخص الذي أنقذ القدس، بانقاذ دولة اسرائيل.

ولكن للنظرة الثانية يتضح أن خطة اولمرت تنطوي على عيب واحد صغير: ليس فيها فلسطينيون. ذات منطق تجريدي متعال. خطة للاسرائيليين وحدهم وتتجاهل الآثار المترتبة على الاسرائيليين. هي تنطوي على توجه سخيف متطرف وأحادي الجانب، وتتجاهل كليا حقيقة أن الصراع ثنائي، وأن الواقع السياسي متعدد الأطراف. وعليه، هي خطة متغطرسة لا تخلو من نزعة العظمة، نفس النزعة الموجودة عند صاحبها الذي ابتدعها.

ما ينوي اولمرت فعله خلال السنوات القادمة هو اقامة دولة حماس مسلحة في الضفة الغربية وغزة. بواسطة الانسحاب شبه الكامل سيضمن اولمرت لحماس حكما شبه كامل في الدولة الفلسطينية لسنوات طويلة. لهذا السبب ستكون فلسطين اولمرت معادية وعنيفة ولا تعرف الى الراحة سبيلا. القيمة العليا التي ستتبناها ستكون «من دفعهم الى الفرار من عوفرة سيجعلهم يفرون من داخل الخط الاخضر».

وبما أن اولمرت يقيم هذه الدولة من دون أن يضمن نزع سلاحها مسبقا، فستكون لديها قدرة عسكرية هامة. وبما أنه يقيمها من دون شطب حق العودة عن جدول الاعمال، فسيكون لديها مطلب مُدمر في مواجهة اسرائيل التي تعترف الأسرة الدولية بشرعيتها. المزج بين سيادة الدولة والقوة العسكرية والالتزام بمطلب العودة سيحول دولة حماس التي يقيمها اولمرت الى دولة خطرة على وجود اسرائيل ذاته.

خطة الانسحاب لن تُجسد مشروع بوش لشدة السخرية. هي لن تقيم حلا مستقرا قائما على الدولتين، وانما ستتمخض عن واقع غير مستقر تتآمر فيه الدولة الفلسطينية الاسلامية بصورة منهجية ضد الدولة الديمقراطية اليهودية.

ولكن ليس استقرار اسرائيل اولمرت هو وحده الموجود ضمن دائرة الخطر. الاستقرار الاقليمي كله مُهدد في هذه الحالة. دولة حماس ستُسرع من انهيار الاردن، ولا توجد أي احتمالية لأن يصمد النظام الهاشمي عندما تكون على أعتابه دولة فلسطينية أدت الحماسة الدينية فيها الى هزيمة الصهاينة. مصر هي الاخرى تواجه خطرا مُحدقا. جمهورية الاخوان المسلمين المنتصرة التي تسيطر على ثلث القدس وتشرف على الحرم ستكون محط أنظار المتعصبين من الاخوان المسلمين في القاهرة ودمشق وعمان.

اولمرت لن يعطي دفعة لأشرعة الارهاب المناهض لاسرائيل وحده، وانما للثورة المناهضة للغرب بشكل عام. خطوته الراديكالية أحادية الجانب ستشوش الاستراتيجية الامريكية في المنطقة وتؤدي الى دفن حلم الرئيس بوش بالاستقرار والديمقراطية في الشرق الاوسط ـ دفن الحمار.

نحن ملزمون بتقسيم ارض اسرائيل. وعلينا أن ننهي الاحتلال والتسوية القائمة على دولتين مسألة ضرورية. ولكن انتصار حماس أبعد هذه التسوية وعقدها، وانسحاب اولمرت يحولها الى تسوية مستحيلة. وعليه، اذا أعطاه الجمهور فرصة تحقيق خطته المتعجرفة، فان التاريخ سيتذكر الثامن والعشرين من آذار (مارس) 2006 على الدوام باعتباره اليوم الذي لم يجلب السلام ولا الأمن، وانما كان بداية للنهاية.

آري شبيط
كاتب في الصحيفة
(هآرتس) 2006/3/14

عمير بيرتس يمتلك فرصة للنجاح من خلال مشاركته في الحكومة القادمة ودوره سيأتي لاحقا

عمير بيرتس

■ عمير بيرتس هو شخص حاذق وحاد الذهن وذو قدرة عقلية طبيعية عالية وطموح وقاد كما يجب أن يكون عليه رئيس الوزراء. بيرتس يملك اعصابا حديدية وبامكانه ان يسمع امورا صعبة من دون أن يرد. او أن يرد في اللحظة التي يختارها هو. اضف الى ذلك لديه شعور معين بأنه مطارد بصورة بنيوية جذرية. ورغم أنه شعر بأنه مرفوض ومنبوذ من المؤسسة السياسية على خلفية طائفية الا أنه لم يستخدم هذا الحصان ابدا لامتطائه للصعود الى سماء الحكم الرسمي.

بيرتس كان أكبر من تفاجأ من هزيمته لشمعون بيرس الكبير الذي لا يكل ولا يلين في سرعة البرق. هو نفسه تحول بين ليلة وضحاها ليس الى رئيس لحزب العمل فقط وانما الى مرشح لرئاسة الوزراء ايضا. هو قفز في فرحة عارمة مثل طفل حصل على هدية عمره. واحدى العبارات المثيرة التي صدرت عنه عندما بدأت موجة السياسة الجديدة تؤم اعتابه كانت: المارد الطائفي مات ودفن.

في ظل المنتخب البارز الذي اعده حول نفسه ورائحة التجدد التي تفوح منه فوجئت عندما قرأت تصريحاته في هذا الاسبوع حول الموقف العنصري منه في مقابلة مع ليلي جليلي في «هآرتس» في يوم الجمعة قال: «لو كنت رئيس الليكود، لكنت رئيس الوزراء على الأغلب منذ مدة من الزمن». لقد أضحكني في قوله هذا عن الليكود لأن هذا الحزب بتقلباته وصوره المتعددة، بدءا من حيروت، قد خضع نصف حياته على الأقل لقيادة ذات أغلبية بولندية. ورغم أن اغلبية ناخبي حيروت كانوا من الشرقيين، إلا أن شرقيا واحدا لم يقترب من رئاسة الحزب و/ أو الترشح لرئاسة الوزراء في أي وقت من الاوقات.

انه لمن الرائع أن يصل الشرقيون الى مراكز حيوية كثيرة في السنة الـ 58 من عمر الدولة ـ وزراء ونواب وزراء ووزير دفاع ورئيس هيئة اركان، وحتى رئيسا للدولة، إلا أن أحدا منهم لم يصل الى رئاسة الوزراء أو حتى الى مرشح للمنصب في أي حزب يخوض الانتخابات. ليس من السهل تحطيم هذا الطابو. اذا كان ذلك مزعجا لبيرتس، فهو لم يسر في طريق دافيد ليفي، هو كان ناشطا في معسكر اسحق رابين كأحد الاشكنازيين وتبنى مواقف حمائمية دائما وكان ضمن مجموعة الثمانية الرائعين برئاسة ابراهام بورغ وحاييم رامون، وايضا كسكرتير كفاحي للهستدروت لم يبد أنه يتعرض للاستبعاد بسبب الخلفية الطائفية.

هذا هو السبب من دهشته لقيام شمعون بيرس بتحطيم الخطوط الديمقراطية وفراره الى كديما مضفيا الشرعية على الفرار من حزب العمل الى المعسكر الآخر. وكأن بيرتس مستبعد ومرفوض. شمعون بيريس الذي كان في قيادة العمل لسنوات طويلة حطم خطوط العملية الديمقراطية وبث شعورا بأن بيرتس هو أضحوكة أو أنه غير جدير لأن يكون رقم 1 وأنه لن يصل الى هناك ايضا.

حقيقة أن حزب العمل برئاسة عمير بيرتس لا يتجاوز العشرين مقعدا (مؤقتا)، تُسجل وكأنها ناجمة عن فشل بيرتس شخصيا. ولكن الأمر ليس كذلك. حزب العمل برئاسة شمعون بيريس كان طوال سنوات حزبا ميتا يسير على قدميه. الكراهية لحركة المباي (أو «المعراخ» كما يسمونها من يكرهونها وكأنها وباء)، عميقة خصوصا في الوسط الروسي في الآونة الأخيرة. ابتعاد ناخبي الحزب الأكبر كان من الاشكناز، خصوصا في انتخابات 2003 عندما كان عميرام متسناع «العجيب» مرشحا للملكوت.

موقف الناخب عندنا شخصي جدا. كرهوا بيريس وكرهوا باراك وكرهوا متسناع خلافا لمقولة «العراب» الشهيرة ـ كل شيء شخصي هنا. هذا هو سبب قياس بيبي من الخلف. السياسة هي فن الممكن. وقبل الانتخابات بأسبوعين يتوجب على عمير بيرتس أن يموقع نفسه وحزبه كشركاء رئيسيين في حكومة كديما. الادعاء بأنه عديم الخبرة بالحكم، وأنه لم يكن أبدا وزيرا أو نائب وزير، لن يقف في طريقه اذا نشأ وضع يضطر فيه كديما الى اقامة حكومة مع العمل وليس مع بيبي وافيغدور ليبرمان. كشريك رئيسي للحكومة أو كنائب لرئيس الوزراء و/ أو كوزير بارز في الاختبارات التي تنتظر الحكومة القادمة، سيتسنى له أن يكتسب الخبرة المطلوبة في الوقت الملائم. عمره 52 عاما فقط، وهو قائد سياسي ومناضل فطري. ولم تصدر الكلمة الأخيرة بعد ولم تُرفع الأيدي. وهو سيأتي بعد حين.

يوئيل ماركوس
كاتب دائم في الصحيفة
(هآرتس) 2006/3/14

خطة اولمرت الجديدة للانسحاب لا تحطم عزم الفلسطينيين على الارهاب بل تضر باستقلال اسرائيل وسيادتها

■ يُذكرني الهياج في القيادة السياسية بالصورة التي رسمها الراحل رفول في شأن «الصراصير المُسممة في زجاجة». ليست الموازنة مُطرية، لكنها صائبة. فرؤساء الاحزاب الكبيرة يغشاهم الذعر ويبحثون عن شعار، أو فكرة أصيلة، أو أي شيء يمنح خططهم انطباع توجه جديد في المجال السياسي ـ الأمني، الذي يحتوي على حلول لمشكلات الدولة. بيد أن كل هذه التفتيشات تتحطم عند سور الرفض الفلسطيني. إن استنتاج أن الفلسطينيين يُحددون لساستنا أجندتهم، لا العكس هو استنتاج غير لذيذ لكنه حقيقي. هاكم الحقائق: إن صعود م.ت.ف كجهة ارهابية وسياسية معا، قاد حكومة رابين ـ بيريس ـ بيلين الى اتفاقات اوسلو والى استيطان المنظمات الارهابية ارض اسرائيل. الانتفاضة الثانية قادت اريئيل شارون الى خطة الانفصال. وفوز حماس قاد اهود اولمرت الى «خطة» تحديد الحدود الدائمة لاسرائيل تحديدا أحاديا. يُدهشنا استنتاج أنه لا أحد من اولئك الذين قادوا هذه المبادرات السياسية تعلم درسا من فشل مبادرات أسلافه. كل انجاز للارهاب الفلسطيني جر القائد الاسرائيلي المناوب الى انسحاب. الساسة ومساعدوهم في وسائل الاعلام أربكوا الجمهور وقادوه الى استنتاجات متناقضة. فمن جهة يود غير قليل من الاسرائيليين تصديق أن التنازل عن الارض يُقرب السلام، ومن جهة ثانية، يدركون أن جميع المبادرات، من اوسلو حتى الانفصال فشلت، وأن احتمالات السلام أبعد من أي وقت مضى.

بدل بذل الجهد «لتحطيم دافعية» الفلسطينيين للعمل في الارهاب، ولزيادة أمن مواطني اسرائيل، يجري اولمرت وفايسغلاس الى واشنطن، ليحظيا بمباركتها لتنفيذ انسحاب آخر، لمصلحة الارهاب من جهة اخرى.

للوهلة الاولى تبدو خطة اولمرت جذابة للناظرين. خطة حازمة لا يشوبها الخوف وفق الطراز الاسرائيلي. ها نحن نأخذ مصيرنا بأيدينا. خلال ثلاث سنوات سنُخلي 80 ألف مستوطن. وخلال أقل من خمس سنوات سنفترق عن الفلسطينيين نهائيا منغلقين في حدود دولة ساحلية مزدهرة. نُحيط وجودنا بسور شاهق يحمينا من جنوب ارض اسرائيل ومن تهديد فلسطين. وهكذا خلال ولاية واحدة سنعزل أنفسنا عن كل مشاكل الشرق الاوسط وآفاقه. هكذا بكل بساطة!. المسألة واضحة جدا. كيف لم نفكر بذلك من قبل. ولماذا انتظرنا دهرا حتى يقوم الشخص الذي أنقذ القدس، بانقاذ دولة اسرائيل.

ولكن للنظرة الثانية يتضح أن خطة اولمرت تنطوي على عيب واحد صغير: ليس فيها فلسطينيون. ذات منطق تجريدي متعال. خطة للاسرائيليين وحدهم وتتجاهل الآثار المترتبة على الاسرائيليين. هي تنطوي على توجه سخيف متطرف وأحادي الجانب، وتتجاهل كليا حقيقة أن الصراع ثنائي، وأن الواقع السياسي متعدد الأطراف. وعليه، هي خطة متغطرسة لا تخلو من نزعة العظمة، نفس النزعة الموجودة عند صاحبها الذي ابتدعها.

ما ينوي اولمرت فعله خلال السنوات القادمة هو اقامة دولة حماس مسلحة في الضفة الغربية وغزة. بواسطة الانسحاب شبه الكامل سيضمن اولمرت لحماس حكما شبه كامل في الدولة الفلسطينية لسنوات طويلة. لهذا السبب ستكون فلسطين اولمرت معادية وعنيفة ولا تعرف الى الراحة سبيلا. القيمة العليا التي ستتبناها ستكون «من دفعهم الى الفرار من عوفرة سيجعلهم يفرون من داخل الخط الاخضر».

وبما أن اولمرت يقيم هذه الدولة من دون أن يضمن نزع سلاحها مسبقا، فستكون لديها قدرة عسكرية هامة. وبما أنه يقيمها من دون شطب حق العودة عن جدول الاعمال، فسيكون لديها مطلب مُدمر في مواجهة اسرائيل التي تعترف الأسرة الدولية بشرعيتها. المزج بين سيادة الدولة والقوة العسكرية والالتزام بمطلب العودة سيحول دولة حماس التي يقيمها اولمرت الى دولة خطرة على وجود اسرائيل ذاته.

خطة الانسحاب لن تُجسد مشروع بوش لشدة السخرية. هي لن تقيم حلا مستقرا قائما على الدولتين، وانما ستتمخض عن واقع غير مستقر تتآمر فيه الدولة الفلسطينية الاسلامية بصورة منهجية ضد الدولة الديمقراطية اليهودية.

ولكن ليس استقرار اسرائيل اولمرت هو وحده الموجود ضمن دائرة الخطر. الاستقرار الاقليمي كله مُهدد في هذه الحالة. دولة حماس ستُسرع من انهيار الاردن، ولا توجد أي احتمالية لأن يصمد النظام الهاشمي عندما تكون على أعتابه دولة فلسطينية أدت الحماسة الدينية فيها الى هزيمة الصهاينة. مصر هي الاخرى تواجه خطرا مُحدقا. جمهورية الاخوان المسلمين المنتصرة التي تسيطر على ثلث القدس وتشرف على الحرم ستكون محط أنظار المتعصبين من الاخوان المسلمين في القاهرة ودمشق وعمان.

اولمرت لن يعطي دفعة لأشرعة الارهاب المناهض لاسرائيل وحده، وانما للثورة المناهضة للغرب بشكل عام. خطوته الراديكالية أحادية الجانب ستشوش الاستراتيجية الامريكية في المنطقة وتؤدي الى دفن حلم الرئيس بوش بالاستقرار والديمقراطية في الشرق الاوسط ـ دفن الحمار.

نحن ملزمون بتقسيم ارض اسرائيل. وعلينا أن ننهي الاحتلال والتسوية القائمة على دولتين مسألة ضرورية. ولكن انتصار حماس أبعد هذه التسوية وعقدها، وانسحاب اولمرت يحولها الى تسوية مستحيلة. وعليه، اذا أعطاه الجمهور فرصة تحقيق خطته المتعجرفة، فان التاريخ سيتذكر الثامن والعشرين من آذار (مارس) 2006 على الدوام باعتباره اليوم الذي لم يجلب السلام ولا الأمن، وانما كان بداية للنهاية.

آري شبيط
كاتب في الصحيفة
(هآرتس) 2006/3/14

---

20 في المئة من اصوات الاسرائيليين «عائمة»

■ يوجد نحو 20 في المئة من الجمهور ـ هكذا تشير الاستطلاعات ـ يُصنفون على انهم ذوو «اصوات عائمة». ففي الاستطلاعات التي تجريها اجهزة الاعلام، وكذلك التي تجريها داخليا الاحزاب الكبيرة، يظهر ايضا أن اغلبية هذا الجمهور هي «نسائية»، ونسبتهن هي ضعف نسبة الذكور، وحسب معطيات أحد الاستطلاعات فانهم من فئات اقتصادية متوسطة أو أقل.

ماذا يمكن الاستفادة من هذه المعلومة؟ ربما هي أن نسبة الذين ما يزالون مترددين كبيرة وعالية، ورجال بشكل خاص، ورجال من وسط اقتصادي جيد بصورة خاصة لا يحبون أن يُطلق عليهم وصف كلمة «عائم». فهؤلاء يمكن أن يغيروا قرار انتخابهم يوم الانتخابات مباشرة. وجميعنا نعرف اشخاصا أقدموا على هذا التحول الفكري مرة واحدة على الأقل خلال هذه الحملة الانتخابية، ولكن عندما يسألونهم فانهم يفضلون اعطاء اجابة حاسمة، حتى وإن كانوا غدا سينتقلون بصوتهم الى ناحية ثانية وبنفس القدر من الحسم. هذا لا يعني أنهم قرروا نهائيا ماذا سيكون قرارهم في صندوق الاقتراع.

هذا الاعتقاد، الذي قد يكون صحيحا وقد لا يكون، يرتبط بالاحساس الداخلي الذي يمكن سماعه من سياسيين خلال أحاديث خاصة. فكثير من بينهم يؤكدون أن الصورة التي يتلقونها من «الميدان» شبيهة بصورة ذلك المخلوق الاسطوري الذي لم يره أي شخص في الحقيقة، وأن كل من يصفه يشبه ذلك الأعمى الذي يلمس الفيل، وهذا مختلف تماما في جوهره عن الاستطلاعات. صحيح أن لدى قسم من هؤلاء مصلحة بأن يوجهوا أفكار رجال الاعلام بأن حدثا مفاجئا قد يحدث مما قد ينقلهم الى زاوية اخرى غير متوقعة، ولكنهم لا يُسألون عن مصلحتهم الشخصية في ذلك وهم يحاولون نشر صورة شبيهة بذلك. «سوف ترى تماما، أنه في يوم 29 آذار (مارس) القادم كل شيء سيكون مختلفا»، هذه عبارة تُقال حاليا في كل معسكر وبطريقة حتمية أكثر مما كانت تُقال في ايام انتخابات برلمانية سابقة. اذا كان الأمر كذلك، يمكن الاعتقاد انه لا يوجد أي شيء مغلق، وأن كل شيء عائم. لماذا؟ ذلك لأن العامل الأساسي المنظم لهذه الانتخابات الحالية، وهو سبب اجرائها أصلا، والشعبية العظيمة لاريك شارون التي تخترق الحدود والاحزاب، قد فُقدت من الميدان. وتصاعد «كديما» أظهر التزاما وتسبب للكثيرين بأن يواجهوا العنصر الحساس المسبب في تصويتهم وأن يطلقوا عليه اسما آخر. والمرشحون المتنافسون لخلافة شارون لا يحظون بنفس الالتزام الشعبي مثل أعمى يرافقهم على الطريق.

ربما بسبب مواضيع هذه الحملة الانتخابية التي تقترب حاليا من نهايتها، والمقابلات التفصيلية التي منحها اولمرت في نهاية الاسبوع الماضي أظهرت رؤية أكبر وأوضح بكثير من أي رؤية اخرى سبق لاريك شارون أن عرضها بخصوص الحدود النهائية لدولة اسرائيل. ولكن اسمحوا لي بإبداء الحذر من أن يكون هذا السبب الحاسم في وجهة تصويت الناخب الاسرائيلي وأحاسيسه. تماما كما هي الحال بالنسبة لتهديد الارهاب والوعد بأن يكون قويا في مواجهته، فان قسما لا بأس به من الجمهور يتعامل مع هذه المسألة بتسليم تام، ومن المؤكد أن كل رئيس حكومة سيصل الى نفس الاستنتاج، كما وصل شارون تماما الى الانفصال قبل ستة اشهر مع انه كان يرفض ذلك من قبل.

لقد قال اولمرت أنه خلال فترة ولايته سيشعر الاسرائيليون بالفخر لانهم من مواطني اسرائيل، وأن معسكره أو المعسكرات المتنافسة معه لم تعدنا بدولة كهذه. هو لم يقدم لنا أملا حقيقيا، ولم يُحدثنا عن تغييرات جذرية في واقع حياتنا، ولم يشرح لنا لماذا سيكون جيدا لنا العيش في هذه الدولة. هو لم يُظهر تضامنا مع اشخاص، أو احزاب أو برامج سياسية، فلا يوجد هنا اشخاص أمثال بن غوريون، بيغن، رابين أو حتى شارون، يمكن الاعتماد عليهم، ولا توجد أفكار تثير التطلعات. وعندما لا يكون هناك تضامن، فلا يوجد مرفأ حقيقي يمكن الارتباط به، ولا يوجد مرفأ كهذا، فالكل سيظل عائما.

عوفر شيلح
كاتب دائم في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/3/14

خداع للمستوطنين في الكتل الاستيطانية التي ستُخلى هي ايضا

لا يوجد أي احتمال لاعتراف فلسطيني أو دولي بمسار الجدار الذي يقترحه اولمرت

■ مع غياب شريك فلسطيني في التفاوض، وبخاصة بعد فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية، ستضطر اسرائيل الى تقرير طريقها. لقد تطرق الى ذلك آفي ديختر قبل عدة ايام، وهو من أفراد القيادة الأمنية في كديما. حدد ديختر ثلاث مراحل، سيكون على اسرائيل أن تنفذها تنفيذا أحاديا: استكمالا سريعا قدر الامكان للجدار الأمني، واخلاء تاما لجميع المستوطنات الاسرائيلية وراء الجدار، وإبقاء لقوات الجيش الاسرائيلي في الاراضي التي ستُخلى ما دام يُحتاج الى ذلك الأمر. أضاف رئيس كديما، ايهود اولمرت، الى ذلك في مقابلاته في نهاية الاسبوع، وأشار الى نيته جعل جدار الأمن حداً دائما لاسرائيل مع الدولة الفلسطينية. ويُزاد على ذلك أنه ينوي الفحص من جديد ـ كما أعلن ـ عن مسار الجدار، وتقويمه على أساس تفاوض يجريه مع رؤساء مجلس «يشع». ليس اولمرت هاويا سياسيا. انه يعلم أن المسار الحالي للجدار (حتى اذا قُوِّم) لا يمكن أن يكون مقبولا عند أي شريك فلسطيني. ويُحسن اولمرت فهم أنه سيكون في الامكان في الأمد البعيد التوصل الى حدود دائمة اسرائيلية بواحدة من طريقين اثنتين. احداهما، مبادرة اسرائيلية أحادية، وانسحاب تام الى ما وراء «الخط الاخضر» من حزيران (يونيو) 1967، وهو خط حظي منذ ذلك الحين باعتراف دولي واسع، بل باعتراف عربي لا يُستهان به (وفي ضمنه اعتراف دوائر فلسطينية). إن انسحابا كهذا سيمنح الحدود اعترافا يشابه ذلك الذي مُنحته قبل نحو ست سنين، عندما انسحبت قوات الجيش الاسرائيلي الى جنوبي الحدود الدولية مع لبنان. يبدو أنه لا يوجد انسان في اسرائيل يؤيد هذا الخيار ويؤمن أنه قابل للتنفيذ. الطريق الثانية هي خط حدودي يعترف به ويتفق عليه الطرفان (عندما يواجه الجانب الاسرائيلي الحكومة أو السلطة الفلسطينية في المفاوضات). لا يجب أن نوهم أنفسنا. ليست تلك سوى مسألة وقت (حتى لو كان ذلك وقتا طويلا)، فاسرائيل ستضطر الى اجراء تفاوض سياسي مع الفلسطينيين على حسب خريطة الطريق الحالية، أو على حسب «خريطة» جديدة تصاغ في المستقبل، وسيُستعمل مسار جدار الفصل أو الأمن الذي نقيمه خطا ابتدائيا للتفاوض السياسي هذا؛ لن يكون لاسرائيل في هذا التفاوض مطالب اقليمية ما شرقي المسار الذي سيُبنى. ولي